أوراق أكاديمية

أوراق علمية متخصصة تصدر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تتضمن أحد المفاهيم المتقدمة، أو الاتجاهات النظرية الراهنة، وتطبيقاتها المختلفة، سواء في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط، والتي تدخل في إطار اهتمام وحدات المركز: الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية.

المدير الأكاديمي:
د. محمد عبدالسلام

رئيسا التحرير:
د. شادي عبدالوهاب منصور
محمد يونس

الإخراج الفني:
عبدالله خميس

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

عن المركز:

مركز تفكير Think Tank مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار، وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير «المستجدات» المتعلقة بالتحولات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة © 2018

العدد 1، 25 فبراير 2018

أزمة العلم:

لماذا صعدت أنماط جديدة لـ «سياسة بلا مرجعية»؟

أ. محمد عبدالله يونس
مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

لا تعد «أزمة المعرفة العلمية» شأناً أكاديمياً تقتصر تداعياته على الباحثين والخبراء، فالتفاعلات السياسية باتت تواجه واقعاً شديد الاضطراب بسبب «الحرب على الحقيقة» انتشار ممارسات التضليل المعلوماتي وصعود التيارات الشعبوية واليمينية المتطرفة وتفكك المؤسسات وتعثر المفاوضات نتيجةً للتطرف الفكري ورفض «حلول الوسط» وتزايد العداء للسياسة والنخب والأحزاب.

"يحدث التغير في العلم حينما تعجز النظريات السائدة عن تفسير ظواهر العالم"، تُلخص هذه المقولة منطق "الثورات العلمية" ورؤية توماس كون لانتقال المنظور الحاكم للعلوم (Paradigm Shift) لتعزيز قدرة المتخصصين على فهم الظواهر وتفسيرها، فحينما تكون حركة العالم أسرع من قدرة العلم على الاستيعاب، فإن ذلك يعد دافعاً كافياً للبحث عن نظريات جديدة ومنظورات بديلة للتكيف مع الواقع الجديد.

لم تعد هذه الرؤي المنطقية قادرة على استيعاب الأزمة الحالية للمعرفة العلمية، إذ تصاعد العداء للعلم والعقلانية وانتشرت أنماط متعددة من المعلومات السطحية غير اليقينية والمضللة نتيجة تداولها الكثيف عبر الإنترنت بحيث باتت بديلاً لدى البعض عن المعرفة العلمية المعقدة.

كما تسببت وسائل التواصل الاجتماعي في تشبث الأفراد بآرائهم غير عابئين بمدى منطقيتها، وتراجعت حجية العلم والحقيقة والخبرة في مواجهة قدرة بعض الأفراد على التعبير عن آرائهم بحرفية وجرأة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

أولاً: صعود "التفكير غير العلمي"

لا تعد أزمة المعرفة العلمية من مستجدات

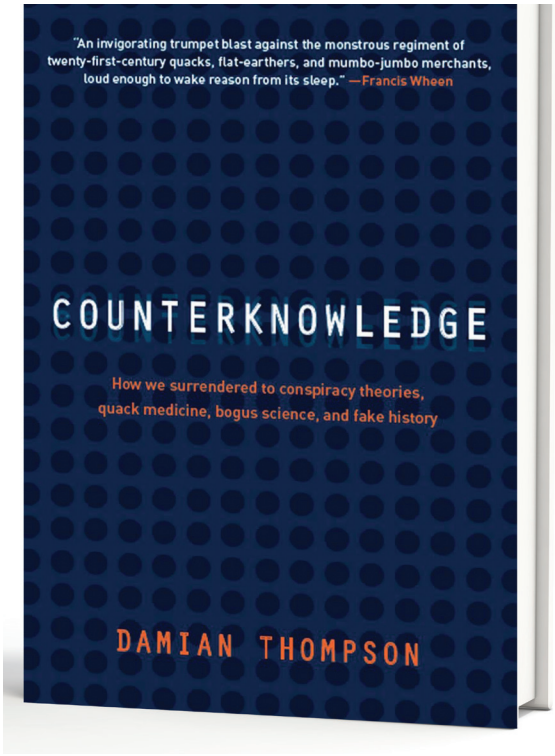

عصر "التواصل الاجتماعي"، فالتدافع الحاد بين التفكير غير العلمي والمعرفة العلمية قد ارتبط بنشأة العمران الإنساني والصراع الدامي بين العلم من جانب والخرافة والأسطورة والكهنوت الديني من جانب آخر، بحيث كان التنوير ونشر المعرفة بمنزلة ثورة سياسية بحد ذاتها تسببت في تصدع نظم الحكم الملكية التي استندت على الحق الإلهي المقدس واحتكار الصواب والحقيقة المطلقة ذات الطابع الديني.

وعلى الرغم من سيادة المعرفة العلمية وتمكنها من التغلب على أنماط التفكير غير العلمي، فإن الأخيرة ظلت حاضرة بقوة في المساحات البينية التي تخللت الفراغات ومساحات الانقطاع بين العلم والمجتمع والسياسة لتتمكن في مراحل لاحقة من تصدر المشهد والتأثير بقوة على خيارات وتفضيلات الأفراد نتيجة لحالة النخبوية والانعزال التي باتت تتسم بها المجتمعات المعرفية.

ففي عام 1963 حذر أستاذ التاريخ بجامعة كولومبيا "ريتشارد هوفستاندر" من "تصاعد العداء للفكر والثقافة" في المجتمع الأمريكي (Anti-intellectualism)، وحدد "هوفستاندر" أربعة منابع لاتجاهات العداء للثقافة في الولايات المتحدة وهي: المؤسسات الدينية ومجتمع المتدينين الذي يرفض الأفكار التي تتعارض مع المعتقدات الراسخة والتي تستند لتفسيرات المؤسسة الدينية للكتاب المقدس، والمؤسسات السياسية التي تفضل الحفاظ على الوضع الراهن (Status Quo) وترفض اتجاهات التغيير والأفكار غير التقليدية والتي تعارض الرؤى المتوافق عليها (Common Sense)[1].

أما الفئة الثالثة من المعادين للثقافة والفكر فهي "عالم الأعمال" (Business) الذي يركز فقط على كيفية الاستفادة المادية من تطبيقات العلم وتحويل البحوث العلمية إلى أرباح مالية سريعة من دون الاهتمام بثقافة المجتمع والتفكير العلمي الذي قد يؤثر على توجهات المُستهلكين، وأخيراً يوجه "هوفستاندر" الاتهام لمؤسسات التعليم في الولايات المتحدة بالمشاركة في المناخ المعادي للثقافة بسبب الاستاتيكية التي يفرضها النظام التعليمي الأمريكي وطغيان السلطة المعرفية للمؤسسات التعليمية.

ويرى الكاتب أن فكرة الاعتداد بقدرة الأفراد على المعرفة الذاتية وعدم الاحتياج للمعرفة العلمية باتت جزءاً من النسيج المكون لشخصية المواطن الأمريكي، نتيجةً للإرث الثقافي البروتستانتي القائم على النفعية والعملية والاعتداد بالذات، كما اعتبر أن الديمقراطية تدفع الأفراد للمدافعة عن حقهم في التشبث الثوابت الفكرية والعقائدية في مواجهة الأفكار المخالفة لتوجهاتهم[2].

وتكاد تتطابق رؤية "هوفستاندر" مع ما طرحته "سوزان جاكوبي" في كتابها "عصر انعدام المنطق الأمريكي" الصادر عام 2007، حيث ركزت "جاكوبي" على القوى المحركة لحالة "العداء للثقافة" في المجتمع الأمريكي على مدار أربعة عقود وتشمل تصاعد الأصولية الدينية (Re-ligious Fundamentalism) وتصدع النظام التعليمي وانتصار مصادر المعرفة المرئية على نظيرتها المطبوعة وهو ما أدى لانتشار الفكر السطحي السريع (Junk Thought) الذي لا يفصل بين الحقيقة والرأي[3].

ودفع فوز الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج دبليو بوش" منافسه في الانتخابات ونائب الرئيس الأمريكي السابق "آل جور" لإعادة إنتاج المقولات الشائعة حول "الاعتداء على المنطق" (Assault on Reason) في كتابه المنشور عام 2007، حيث أكد أن ثقافة الخوف والسرية وأمننة المجال العام وعسكرة السياسة الأمريكية في الخارج، قد أدت إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية، وأن "المنطق والحقيقة قد تراجع دورهما في عملية صنع القرار الأمريكية، وبات الخطاب العام أقل وضوحاً وتركيزاً ومراعاةً للمنطق"، فالإدارة الأمريكية وفقاً لجور تتجاهل توصيات الخبراء في مجالات التغير المناخي والاقتصاد والسياسة الخارجية والعسكرية وتتبع نهجاً ايديولوجياً جامداً لا يقبل الاختلافات الفكرية[4].

وبعيداً عن سياقات السياسة الأمريكية"، أشار "داميان تومسون" في كتابه "مناهضة المعرفة (Counter-Knowl-edge): كيف استسلمنا لنظريات المؤامرة وطب الدجالين والعلم الزائف وتزييف التاريخ" الصادر عام 2015 إلى أن أنماط التفكير غير العلمي التي قد اجتاحت العالم. ويصنف هذه الأنماط إلى ثلاث فئات: هي التفكير شبه الديني، وتزييف التاريخ، وممارسات الطب غير العلمية، كما يستعرض انتشار نظريات المؤامرة التي سعت لتفسير الهجوم على برجي التجارة العالميين عام 2001 والروايات التي تدمج بين التاريخ والخرافة والأسطورة، مثل رواية

"شيفرة دافينشي" التي قام بتأليفها دان براون[5].

ثانياً: ملامح "أزمة المعرفة العلمية"

شهد عام 2017 حالة إدراك جماعي وتوافق نادر الحدوث بين النخب السياسية والفكرية على وجود اختلالات متعددة الأبعاد في علاقة الأفراد بالمعرفة العلمية، فعلى مدار العقد الماضي حكمت حركة العالم تدافعاً بين اتجاهين متعارضين، أولهما: الطفرة التكنولوجية الهائلة التي وصلت لمستويات غير مسبوقة من التقدم ضمن الثورة الصناعية الرابعة (Fourth Industrial Revolution) وأنماط اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy) والتطور في مجالات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلات وانترنت الأشياء.

أما الاتجاه الثاني: فهو حالة العداء للخبرة والمعرفة العلمية والتمرد على السلطة المعرفية للخبراء والمتخصصين والجدل غير الهادف وانتشار المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة والشعبوية القائمة على تحفيز الانحيازات العاطفية والتفضيلات الشخصية للأفراد، وهو ما أطلق عليه بعض المتخصصين "عصر نهاية التنوير" (The age of Unenlightenment)[6]، وفي هذا الإطار تتمثل أهم ملامح أزمة المعرفة العلمية فيما يأتي:

1- وهم المعرفة (Illusion of Knowledge): أدت التدفقات الضخمة للمعلومات المُتاحة عبر الانترنت إلى انتشار اعتقاد زائف لدى الأفراد بالمعرفة والقدرة على الاستغناء عن التخصصات العلمية والمعرفية والخبرة عبر البحث عن المعلومات عبر الانترنت، كما تصاعد الاختلاط بين القدرة للوصول للمعلومات (Access to Information) والمعرفة العلمية العميقة والمتخصصة، وفي هذا الصدد أكد كل من ستيفن سلومان وفيليب فيرباخ في كتابهما المعنون "وهم المعرفة: لماذا لا نفكر أبداً بمفردنا؟"، أن إتاحة المعلومات عبر الإنترنت قد قامت بتغذية الوهم لدى الأفراد بمعرفة كل شيء، وهو ما يتنافى مع التقسيم الإدراكي للعمل (Cognitive Division of Labor)، وتوزيع معرفة الأفراد بين نطاقات مختلفة[7].

يضاف إلى ذلك وجود تباين حاد بين المعرفة السطحية المُبسطة التي يمكن للفرد الوصول إليها عبر محركات البحث، مثل "جوجل" والمعرفة العلمية العميقة وشديدة التخصص التي لا تتوافر إلا للخبراء وتنبع من المزج بين الدراسة النظرية والتطبيق العملي لسنوات ممتدة تؤهلهم لاحتراف العمل في مجال محدد، والتي لا يمكن تحصيلها ببحث سريع أو قراءة خاطفة لمقال مُبسط.

فقدت "السياسة" الأسانيد المعرفية والمعلوماتية والحسابات المنطقية التي أضفت عليها لعقود طويلة قدراً من الاتزان والرشادة والعقلانية، وباتت النسبية والغموض وانعدام اليقين والانحيازات الشخصية والعاطفية والقرارات الخاطفة غير المدروسة والثأر الشخصي هي القيم الحاكمة لعالم السياسة

ولقد أدى تصاعد الاعتماد على الإنترنت في تجميع المعلومات إلى فقدان الأفراد القدرة على التركيز وتشتت انتباههم وتراجع قدرتهم على معرفة أبسط القضايا نتيجة حالة الاستسلام الكامل للتكنولوجيا والأجهزة الذكية وتراجع القدرات الإدراكية والتحليلية للأفراد وانحدار قدرتهم على تحصيل المعلومات وتقييم مدى مصداقية مصادرها[8].

ويمثل "وهم المعرفة" خطراً حقيقياً حينما يسعى صانعو القرار في السلطة التشريعية والتنفيذية لبلورة مواقف من قضايا ذات أبعاد علمية معقدة بناء على معلومات غير دقيقة وانحيازات شخصية، مثل قضايا "التغير المناخي" ونظم "الرعاية الصحية" لأن الأفراد عادة ما يميلون لملء الثغرات في البنية المعرفية لهم بالآراء والتقييمات الذاتية والانحيازات القيمية والأيديولوجية التي عادة ما تدفعهم لبلورة مواقف وتوجهات مضطربة تجاه العلم والتحولات الواقعية التي لا تتفق مع هذه التحيزات[9].

2- العداء للخبرة: تسببت وسائل التواصل الاجتماعي في التشكيك في جدوى الخبرة ودور الخبراء في المجتمع، وهو ما أكده كتاب "توم نيكولاس"، "موت الخبرة: الحملة ضد المعرفة العميقة ولماذا هي مهمة؟"، فالتكنولوجيا قد شجعت الأفراد على الخلط بين "الوصول للمعلومات" و"المعرفة"، وترتب على ذلك العداء للخبراء والنخب والتفكير العقلاني، وإنكار الحقائق العلمية وصعود فئة من "العباقرة ذاتيي التعليم" (Self-Educated Geniuses).

ويصف نيكولاس هذه الحالة بقوله إن النظام التعليمي بات يعامل المدرسين كمحترفي تقديم خدمات وليس كأفراد يعرفون أكثر من طلابهم، والصحفيون يتم دفعهم لتقديم ما يريده الجمهور وليس ما ينبغي أن يعرفوه، وهو ما ترتب عليه تآكل الحدود الفاصلة بين الحقيقة والكذب وانتشار الأخبار الكاذبة (Fake News) والجدل الحاد بين الآراء المتعارضة مع تراجع حجية ومرجعية العلم والخبرة وتصاعد أهمية القدرة على المناظرة والجرأة في الحوار ومهارات صياغة الحجج وتوظيف المعلومات في سياقات مغايرة للواقع لإقناع الجمهور[10].

وعلى الرغم من أن العلاقة بين الخبراء والمواطنين تتسم بعدم المساواة نتيجة الفوارق المعرفية وتفوق الخبراء في المعرفة في مجال تخصصهم، فإن المجتمعات في الدول الديمقراطية باتت لديها تصورات مغلوطة عن المساواة المطلقة وحرية نشر والترويج للآراء والتوجهات بغض النظر عن مخالفتها للواقع والحقائق المثبتة، وفي

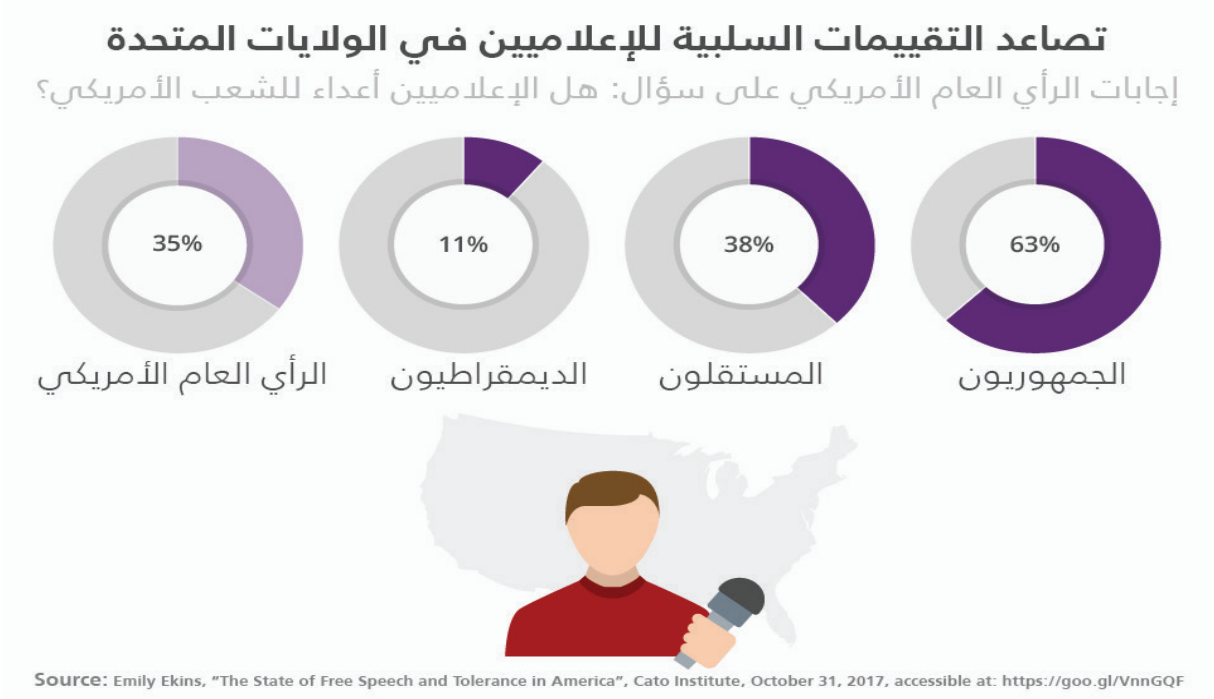

ظل غياب من يقوم بمراجعة وتدقيق هذه الآراء يكون السياق مهيئاً لانتشار المعلومات المضللة[11].

3- الانقسامات الفكرية: لا يقتصر تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على العداء للخبرة، وإنما يشمل أيضاً تحفيز الانقسامات الفكرية وتطرف الآراء، حيث أسهمت "فقاعة الإعلام الجديد" (New Media Bubble) في خلق "سجون معرفية" (Epistemic Prisons) نتيجة الانعزال بين الأفراد ونشأة "مجتمعات افتراضية مغلقة ومنعزلة" عن الواقع، وتغذية الانقسامات والتطرف في التفكير والحلول الراديكالية، وتراجع ثقافة التوافق والتفاوض وحلول الوسط.

ويشير "كاس سنشتين" في كتاب "وسم الجمهورية: الديمقراطية المُقسمة في عصر وسائل التواصل الاجتماعي" إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي تتعامل مع المواطنين باعتبارهم عملاء (Customers) في سوق الاتصال السياسي، ومنحت الأفراد إمكانية تهيئة البيئة المعلوماتية (Customization of Information Environment) وفقاً لتفضيلاتهم واستبعاد الرؤى والحقائق التي لا تتفق مع معتقداتهم وانتقاء الأفراد الذين يتفقون معهم في الآراء ضمن دوائرهم الشخصية، وهو ما يؤدي إلى تشكل مجموعات منعزلة من الأفراد ذوي الاتجاهات المتطابقة مما يعزز الانقسام والاستقطاب والتطرف الفكري والعداء مع الاختلاف في الآراء[12].

4- النخبوية الأكاديمية: تصاعدت الانتقادات لانفصال الأكاديميين والخبراء عن المجتمع، وافتقادهم لمهارات التواصل، حيث أشارت فيكتوريا كلايتون في مقال بعنوان "التعقيد غير الضروري في الكتابة الأكاديمية" إلى وجود اتجاهات ناقدة للغة شديدة التعقيد التي يتم استخدامها في كتابة المقالات العلمية والأوراق البحثية التي يتعثر على العامة استيعابها، وهو ما يجعل حركة النشر العلمي بمنزلة "حوار نخبوي بين نظراء" لا يهدف للتأثير في الشأن العام.

ويرجع هذا التعقيد في عرض الأفكار والأطروحات العلمية إلى سعي المتخصصين لإثبات جدارتهم بالانتماء للجماعة العلمية واستعراض قدراتهم اللغوية والتوافق مع المعايير التي يضعها "حراس البوابات" (Gate Keepers) في المجال الأكاديمي وهم: المشرفون الأكاديميون وهيئات تحرير الدوريات العلمية ومحكمو الأوراق البحثية بالإضافة لوجود لغة مشتركة بين المتخصصين في الحقول المعرفية المختلفة تستعصي على فهم من لا ينتمون للجماعة العلمية في هذا التخصص، وهو ما يجعل الكتابة العلمية تستهدف "التأثير في الآخرين وليس التعبير الواضح عن رؤى معينة" (Write to Impress not to Express) مما يزيد من حالة الغموض التي تكتنف المعرفة العلمية العميقة[13].

ولقد دفعت انتقادات تعقيد لغة الكتابة لإصدار "قانون الكتابة البسيطة" (Plain Writing Act) في الولايات المتحدة في عام 2010 والذي ينص على ضرورة استخدام لغة واضحة ومبسطة في صياغة الوثائق الحكومية وتدريب الموظفين الحكوميين والمسؤولين على استخدامها وإيجاد آليات لمراقبة تطبيق هذا التشريع، كما تم إنشاء مواقع متخصصة في تبسيط الأبحاث الأكاديمية بهدف إيصال محتواها لأكبر قدر من المتابعين، مثل موقع "الحوار" (The Conversation) الذي يعرض مقالات وأوراق بحثية لأكثر من 1500 أكاديمي في 300 مؤسسة داخل الولايات المتحدة[14].

5- الانفصال عن الواقع: تعاني العلوم الاجتماعية من حالة انفصال بين النظريات المركزية في العلم، ووتيرة

التغير في العالم، كما أن أدوات ومناهج التحليل لم تعد قادرة على استيعاب تعقيدات الظواهر والتحولات السريعة في الواقع، وتشير "دانا بويد" رئيسة مؤسسة "البيانات والمجتمع والأستاذ الزائر بجامعة نيويورك إلى أن عملية إجراء الأبحاث في العلوم الاجتماعية باتت تخضع لاعتبارات بيروقراطية مثل الترقية الوظيفية، حيث يتم انتقاء الأسئلة البحثية وفقاً لأهميتها للجماعة البحثية وقابلية الموضوع للنشر وليس لارتباطها بمشكلات حقيقية في المجتمع وهو ما يقوض مشروعية العلوم الاجتماعية.

وترى "بويد" أن المجتمع الأكاديمي بات يعاني انقسامات حادة بين التخصصات بحيث يتم استبعاد الموضوعات البينية أو التي تنتمي لتخصصات مغايرة للقسم العلمي الذي يعمل به الباحث ضمن "الحرب بين الأقسام والتخصصات" في العلوم الاجتماعية، كما يواجه الباحثين مشكلات معقدة تتعلق بتمويل البحوث والإجراءات البيروقراطية لإقرار الموضوعات وعوائق النشر العلمي ومعايير تحكيم الأوراق البحثية وهو ما يزيد من انعزال الجماعات الأكاديمية[15].

ويتصل ذلك بتصاعد دعوات مراجعة المناهج والمفاهيم السائدة في الحقول المعرفية المختلفة، ففي العلاقات الدولية على سبيل المثال تصاعدت دعوات لمراجعة المفاهيم الأساسية في العلم لمواكبة التحولات السريعة في واقع التفاعلات العالمية خلال الآونة الأخيرة والتي تسببت في نسخ العديد من المصطلحات بحيث باتت تفتقد للدلالة والملاءمة في وصف التحولات العالمية.

ويتصدر هذه الدعوات مقال "ريتشارد هاس" رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي المنشور بمجلة "الفورين بوليسي" في 3 فبراير 2017، الذي دعا خلاله إلى ضرورة مراجعة بعض المصطلحات التي يرى أنها لم تعد ملائمة للاستخدام في خطاب وممارسات العلاقات الدولية وفق رؤيته وفي صدارتها: المواطن العالمي والمجتمع الدولي والقوة الذكية والقوة العظمى والتجارة العادلة والنظام الديمقراطي الليبرالي[16].

وعلى المستوى المنهاجي، فإن الانتقادات للعلوم الاجتماعية تركز على تأثيرات النماذج النظمية التي تتحيز للثبات وترجح استمرار الوضع الراهن وتستبعد تحكمياً حدوث تحولات جذرية مما يضعف من قدرتهم على استيعاب الأحداث المفاجئة، مثل الثورات العربية وحسم ترامب السباق الانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية، كما توجه انتقادات لهيمنة الاعتقادات برشادة الأفراد ومرجعية الخبرات السابقة، واتجاهات التعميم والاعتماد المفرط على النماذج الكمية التي تستبعد المتغيرات والظواهر غير القابلة للقياس الكمي[17].

ثالثاً: ممارسات "التضليل السياسي"

أسهمت التحولات الضاغطة في علاقة الأفراد بالمعرفة في خلق واقع جديد يتسم بالنسبية وانعدام اليقين وتآكل الثوابت وتواري الحقائق خلف ركام هائل من الأكاذيب والمعلومات المُختلقة والانحيازات الشخصية والجدل غير البناء.

أدى ذلك في المحصلة النهائية لتغير خرائط الممارسات السياسية والصعود المفاجئ لشخصيات غير مؤهلة وفقاً للمعايير المنطقية لتصدر المشهد السياسي أو الوصول للمناصب القيادية وتمرير قرارات مصيرية بدعم شعبي واسع النطاق على الرغم من تأثيراتها السلبية مع المصالح الوطنية، مثل الاستفتاء على انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الإطار تتمثل أهم الانعكاسات السياسية لأزمة المعرفة العلمية فيما يلي:

1- صعود الشعبوية: يقوم خطاب الشعبوية (Pop-ulism) على التبسيط الشديد للقضايا، ومداهنة القيادات للمؤيدين من خلال طرح وعود بتحقيق أقصى تطلعاتهم عبر سياسات تتسم بالبساطة والغموض والجاذبية في الوقت ذاته تقوم على تخيل إمكانية تحقيق المكاسب المطلقة[18].

ويتناقض هذا الخطاب الشعبوي مع العقلانية والانضباط المصاحب للخطاب السياسي التقليدي، حيث يتسم بطغيان الأبعاد العاطفية، والتركيز على حالة الاستقطاب والانقسام في الدولة، وتوجيه الاتهامات للنخب التقليدية لتأجيج مشاعر الغضب والعداء للآخر لدى الجماهير. وفي المقابل يروج الخطاب الشعبوي لمعلومات مغلوطة وغير دقيقة على أنها حقائق ثابتة في إطار الخداع المتعمد للجماهير للحفاظ على تأييدهم للقيادة[19].

ويؤكد إيفان كريستيف أن صعود الخطاب الشعبوي اليميني في أوروبا ارتبط بحالة "العولمة المفرطة" (Hy-per-Globaliztion) تبنتها الحكومات الأوروبية وتسببت في أضرار اقتصادية للطبقة الوسطى في الدول الأوروبية، واعتبر الشعبوية احتجاجاً من هذه الطبقات على النخب السياسية.

كما أشار كريستف إلى "تأثير العدوى" (Contagion Effect) لتفسير انتشار صعود التيارات اليمينية. واعتبر الشعبوية تهديداً لبقاء المشروع الأوروبي، خاصة في ظل العداء للاتحاد الأوروبي وسياساته بين التيارات اليمينية[20].

2- انحسار التيارات السائدة: لم تعد الأحزاب والتيارات السياسية الرئيسية قادرة على الحفاظ على شعبيتها ومكانتها السياسية في مواجهة التيارات المتطرفة التي تستطيع توظيف المعلومات المضللة والدعاية في الوصول لقلوب الناخبين والتلاعب بمدركاتهم، حيث يرى ستيف ريتشارد في كتابه "صعود الدخلاء: لماذا ضلت سياسات التيار السائد طريقها؟" أن الأحزاب الكبرى لم تعد قادرة على تطبيق الأفكار غير التقليدية بسبب القيود المؤسسية والبيروقراطية والقانونية الصارمة التي تفرضها النظم الديمقراطية وهو ما دفع الناخبين لتفضيل التيارات اليمنية المتطرفة[21].

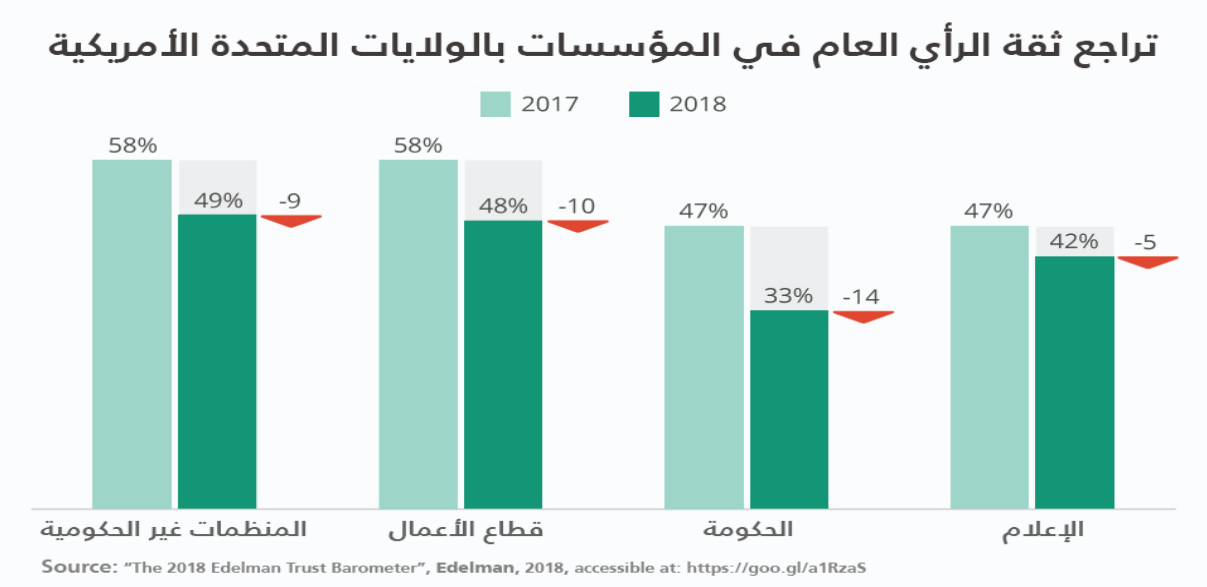

ويشير إدوارد لوس في كتابه "تراجع الليبرالية الغربية" إلى أن حالة "الارتداد الديمقراطي" ليست عرضاً مؤقتاً، بسبب الخلل في النموذج الليبرالي، وانفصال التيارات الليبرالية عن المواطنين في دولهم نتيجة دفاعهم المستميت عن العولمة واقتصادات السوق وتوظيفهم لغة باردة غير تفاعلية تم استخلاصها من قواميس المستشارين الإداريين وشركات الاستشارات وحوارات منتدى دافوس الاقتصادي، مما دفع قطاعات المهمشين (Left Behind) لعقابهم انتخابياً بتأييد اليمين، ويرى لوس أن الحل هو إعادة تعليم الليبراليين لغة الوطنية، وإعادة هيكلة رؤيتهم للداخل كي يصبحوا أكثر مراعاة للتنوع وتفاوتات المصالح في مجتمعاتهم[22].

3- التضليل المعلوماتي: تصاعد اعتماد بعض الفاعلين السياسيين على التضليل المُتعمد للجمهور (Disinformation) من خلال نشر معلومات كاذبة لتحقيق غايات سياسية، مثل الدعاية الانتخابية وتقويض مصداقية وسائل الإعلام التقليدية التي تنشر أخباراً وتغطيات صحفية وتحليلية تتعارض مع مصالح بعض القيادات السياسية والأحزاب وجماعات المصالح والترويج للسياسة الخارجية للدولة وتشكيل وعي الرأي العام تجاه قضايا مُعينة والتأثير على تفضيلاتهم السياسية.

وقد عمدت الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب لنشر معلومات مزيفة ومختلفة عن الواقع ضمن ما اعتبره بعض أقطاب إدارته "حقائق بديلة" (Alternative Facts) وتأويلات مختلفة للأحداث، واستعان ترامب ومؤيدوه بمنصات إعلامية افتراضية ومواقع إلكترونية يمينية لنشر هذه المعلومات الكاذبة للتأثير في توجهات الناخبين، وهو ما أدى في المحصلة النهائية لحسم السباق الانتخابي لصالحه[23].

ويندرج ضمن "سياسات ما بعد الحقيقة" (Post-Truth Politics) قيام بعض الدول بتشكيل إدراك وتوجهات الجمهور في دول أخرى من خلال وسائل الإعلام الموجهة ووسائل التواصل الاجتماعي، مثل المنصات الإخبارية الروسية: "روسيا اليوم" و"سبوتنيك" التي يتم استخدامها للترويج للسياسات الروسية عالمياً.

وتمكن تنظيم "داعش" من توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في نشر أفكاره والترويج لمعتقداته واستقطاب عناصر من المتعاطفين لصفوفه واستغل في ذلك أن التفاعل عبر المنصات الافتراضية يعزز من التوجهات المتطرفة لدى الأفراد ويدفعهم للانتماء للمجموعات التي تتشابه مع آرائهم وتوجهاتهم بالإضافة إلى تلبية احتياجات نفسية، مثل الاعتراف وتقدير الآخرين وتحقيق الذات والانتماء للجماعة، وهي المُحفزات التي ركز عليها خطاب التنظيم ومقاطع الفيديو التي ينشرها[24].

ولا يقتصر التضليل على الخطابات والأخبار فقط، حيث يتم توظيف الصور المفبركة أو الصور التي تم التقاطها في سياق مختلف لخدمة قضية معينة، وهو ما يمكن أن يطلق عليه حرب الصور (Image warfare) بهدف كسب التعاطف، واستقطاب المؤيدين، واستعراض القوة والتأثير النفسي على الخصوم[25].

4- إضعاف المؤسسات: يرتبط بالعداء للخبرة وفقدان الثقة في السياسة والنخب السياسية التقليدية بالضغوط التي تواجهها المؤسسات السياسية والعسكرية والإعلامية من جانب النخب الشعبوية الصاعدة، فعلى سبيل المثال، تركز "عقيدة ترامب" على تفكيك المؤسسات والسياسات المتعارف عليها من دون تقديم بديل واضح أو تقييم التداعيات بعيدة المدى. وتسببت سياسات ترامب في إضعاف المؤسسات الأمنية والاستخباراتية والبيروقراطية ومؤسسات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وتقويض كفاءة وتماسك الأحزاب الرئيسية بالنظام الأمريكي بالإضافة للتأثير على مصداقية المؤسسات التشريعية والقضائية وتسييس المؤسسة العسكرية[26].

وينطبق الأمر ذاته على القارة الأوروبية التي تتعرض

المؤسسات بها لحالة عداء متصاعد تقودها التيارات اليمينية المتشددة، وتشمل المؤسسات المستهدفة: الاتحاد الأوروبي والمؤسسات التابعة للحكومات والأحزاب السياسية التقليدية التي يتم تحميلها مسؤولية تباطؤ النمو الاقتصادي.

5- تعثر التفاوض: تراجعت قدرة الفاعلين السياسيين على التواصل البناء في ظل الافتقاد لمرجعيات يمكن التوافق عليها أو معلومات موثوق بها وخبرات يمكن اللجوء إليها في تفكيك حالة الاحتقان بين الفرقاء أو التحكيم في المصالح المتعارضة، مما يجعل كل طرف يتشبث بمواقفه ويتبع تكتيكات بلاغية هدفها استنزاف الخصم واجباره على قبول موقفه ضمن سجالات مرهقة يسعى كل طرف فيها للحصول على المكاسب المطلقة مع غياب الاعتراف بالتسويات والحلول الوسط والتوفيق بين المصالح.

ويتصل ذلك بالتدني الشديد في لغة الحوار بين الخصوم السياسيين والتي تصل إلى حد التنابذ بالألقاب والانتقاد الجارح للغير، ولقد كانت حملة ترامب الانتخابية كاشفة عن مدى التدني في مستويات الخطاب السياسي بالولايات المتحدة، حيث أطلق أوصافاً مهينة وساخرة على غالبية خصومه للتقليل من شأنهم، وهو الاتجاه الذي لاقى رواجاً بين مؤيديه من المتعاطفين مع الشعبوية[27].

ختاماً، فقدت "السياسة" الأسانيد المعرفية والمعلوماتية والحسابات المنطقية التي أضفت عليها لعقود طويلة قدراً من الاتزان والرشادة والعقلانية، وباتت النسبية والغموض وانعدام اليقين والانحيازات الشخصية والعاطفية والقرارات الخاطفة غير المدروسة والثأر الشخصي هي القيم الحاكمة للتفاعلات في الدوائر الداخلية والإقليمية والدولية، وهو ما ينطوي على مخاطر وتهديدات متعددة إذا لم تتراجع حدة الانفصال بين العلم والمعرفة وواقع الممارسات في عالم السياسة.

1- Richard Hofstadter, " **Anti-intellectualism in American Life**", New York: Vintage, 1966

2- Ibid., pp.3-5

3- Susan Jacoby, "**The Age of American Unreason**", 2nd ed., New York: Vintage, 2009, pp. 1-6

4- Al Gore, "The Assault on Reason", New York: Penguin Press HC, 2007, pp.15-18

5- Damian Thompson, **" Counterknowledge: How We Surrendered to Conspiracy Theories, Quack Medicine, Bogus Science and Fake History?",** New York: W. W. Norton & Company, 2008

6- Robert Armstrong, "The Age of Unenlightenment: An inflated sense of our own wisdom is making us dumber and less civil. Can the experts bring us back into line?", **Financial Times**, March 24, 2017, accessible at: https://goo.gl/JsNK0h

7- Steven Sloman, Philip Fernbach, "**The Knowledge Illusion: Why We Never Think Alone?",** New York: Riverhead Books, 2017, pp.255-260

8- NIcholas Carr, " All Can Be Lost: The Risk of Putting Our Knowledge in the Hands of Machines", **The Atlantic Magazine**, November 2013, accessible at: https://goo.gl/jhRHBb

9- Alex Berezow, " Anti-Intellectualism Is Biggest Threat To Modern Society", **The American Council on Science and Health** ,June 26, 2016, accessible at: https://goo.gl/XMWS41

10- Tom Nichols, "**The Death of Expertise: The Campaign Against Established Knowledge and Why it Matters**", New York: Oxford University Press, 2017, pp.86-87

11- Shiv Visvanathan, "Knowledge, Justice and Democracy", in, Melissa Leach, Ian Scoones, Brian Wynne(eds.), "**Science and Citizens: Globalization and the Challenge of Engagement**", New York: Zed Books, 2005, pp.83-87

12- Cass Sunstein, **"#republic: Divided Democracy in the Age of Social Media**", Princeton: Princeton University Press, 2017

13- Victoria Clayton, " The Needless Complexity of Academic Writing: A New Movement Strives for Simplicity", **The Atlantic**, October 26, 2015, accessible at: https://goo.gl/XAAYbb

14- Ibid.,

15- Danah Boyd, " We Are to Blame for the State of Social Science Research", Items Magazine, **Social Science Research Council,** July 5, 2016, accessible at: https://goo.gl/56Haxb

16- Richard N. Haass, "13 International Relations Buzzwords That Need to Get Taken to the Woodshed", **Foreign Policy**, February 3, 2017, accessible at: https://goo.gl/hFi1pQ

17- محمد عبدالله يونس، "صدمات المستقبل: الاشكاليات الرئيسية للتنبؤ بالتحولات المفاجئة في العالم"، **اتجاهات الأحداث**: العدد 19 يناير - فبراير 2017، ص ص 8-19

18- David Goodhart, "**The Road to Somewhere: The Populist Revolt and the Future of Politics**", London: Hurst, 2017

19- محمد عبدالله يونس، " القوي المحركة: المفاهيم العشرة الأكثر تحكما في تفاعلات العالم 2017"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 29 ديسمبر 2017، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/xUATF2

20- Ivan Krastev, "**After Europe**", Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 2017, pp.107-112

21- Steve Richards, "**The Rise of the Outsiders: How Mainstream Politics Lost Its Way**", New York: Atlantic Books, 2017

22- Edward Luce, "**The Retreat of Western Liberalism**", New York: Atlantic Monthly Press, 2017

23- Lewis Sanders IV, " Alternative facts challenge journalists to rethink role", **Deutsche Welle,** May 21, 2017, accessible at: https://goo.gl/YeKPKm

24- نور سلمان، عصر ما بعد الحقيقة: اتجاهات التضليل والأخبار المزيفة في عصر الإعلام الرقمي، **اتجاهات الأحداث**: العدد 19، يناير-فبراير 2017، ص ص 43-44

25- Nathan Roger, "**Image Warfare in the War on Terror**", New York: Palgrave Macmillan, 2013, P 36.

26- كارن أبو الخير، "تأثيرات أسلوب ترامب على تماسك النظام الأمريكي"، **اتجاهات الأحداث**: العدد 23، سبتمبر- أكتوبر 2017، ص ص 86 – 89

27- Peter Oborne, Tom Roberts, " How Donald Trump has Cheapened the Language of Politics Through Twitter and Right-Wing Media Allies", **The Independent**, June 29, 2017, accessible at: https://goo.gl/1QwyyZ

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

ص.ب. 111414 أبوظبي - إ.ع.م.
هاتف: 24444513 971+
فاكس: 24444732 971+
بريد إلكتروني: info@futureuae.com
www.futureuae.com

يمكن قراءة أوراق أكاديمية على الرابط التالي:
https://goo.gl/DvCD7C